الجامعة والبناء الاجتماعي

د. رواب عمار و أ. غربي صباح
جامعة بسكرة

ملخص:

لقد كانت الجامعة وما تزال مركزا للإشعاع الفكري وقطبا فاعلا في تغيير المجتمعات وتطويرها.

فمصير الأمم الكبيرة يرتبط دون شك في جزء كبير منه بنجاعة النظام التربوي والجامعي، ولا تمثل القوة الاقتصادية والاجتماعية سوى الانعكاس لجامعة كقوة وقادرة على لعب دورها كقاعدة أساسية لكل حركية تغيير ودافع لكل تقدم حضاري

باعتبار العملية التعليمية – التعلمية–في الجامعة نسق مفتوح، يشكل كل من الأستاذ والطالب طرفا مهما فيها، فإن أخذ ما يعبر عنه من آراء وما يزود به من معلومات بعين الاعتبار يجعل عملية التقويم أكثر شمولية وأكثر فعالية، وهذا ما سنتطرق له في هذا المقال.

Abstract :

The University had been and she/you is still a center for the intellectual radiation and an active pole then in change of the societies and her development.

Then a fate of the big nations is bind undoubtedly in big part from him by the educative system usefulness and the collegiate, and not assimilation of the economic strength and the sociability evened the reversal for University and capable on I/we played a role like fundamental rule for each strategy change and an impulse for each civilized progress .

With respect to the educational operation in the University an opened order, whatsoever is dubious the teacher and the student blinked no matter what in her, if he starts to express him from the views and what he steps up the information's by him by eye of the considering the most inclusion and the most efficiency make the operation of the evaluation, and this will treat of him in this article**.**

مقدمـة:

إن أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، وترقية الفكر وتقديم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد الوطن بالإطارات المختصة والخبراء المزودون بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة للمساهمة في بناء المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية ولأن الجامعة معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية وبعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب العربي.

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها.

ويسمى هذا المقار محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة، لأهداف معينة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها [1].

من المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد صلة وثيقة ؛ فالتعليم يساهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يُقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم، وما يغرسه من مواقف تجاه

العمل والتنظيم والمجتمع تحابي جميعها التنمية بشكل أو آخر ومن جانب آخر فالاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة.

ومع أخذ المجتمعات النامية بفكرة التخطيط والتنمية، أصبح ينظر إلى التعليم بوصفه استثمارا بشريا يحقق عائدا اقتصاديا على كل من الفرد والمجتمع، واختفت تماما تلك الدعاوى التي أكدت على أن قياس العائد الاقتصادي من التعليم من الأمور الصعبة، لأنه ظهرت اتجاهات جديدة تؤكد وتدعم بالدراسات والأبحاث القيمة الاقتصادية للتعليم.

وباعتبار الجامعة واحدة من المؤسسات التعليمية لها دور فاعل في تغيير المجتمعات وتطويرها، فقد قطعت شوطا كبيرا في هذا الإطار في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فما تزال في بداية الطريق وذلك نظرا لعدم إعطاء الأولوية اللازمة لها –الجامعة– وللبحث العلمي حيث أصبح إنشاء الجامعات مجرد تقليد شكلي لا يختلف دورها عن باقي الوسائط التربوية الأخرى.

1– مفهوم الجامعة:

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب [(2)].

2– مفهوم البناء الإجتماعي:

أن فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد بل أنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات " مونتسكيو " وحينها، ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة وذلك عندما تحدث مونتسكيو عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها مما يشكل في

جوهره فكرة البناء الاجتماعي ثم ظهرت البنائية والوظيفية بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات هربرت سبنسر في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي . فكان سبنسر يؤكد دائماً وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي. والغاية التي كان يهدف إليها هي إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود . وكان سبنسر أيضاً يتصور المجتمع على أنه جزء من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك [3].

وبمقتضى هذا الفهم تكون "الوحدات الجزئية " الداخلة في تكوين " البناء الاجتماعي " هي " الأشخاص " أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية،فالفرد لا يعتبر جزءاً مكوناً في البناء ولكن أعضاء المجتمع من حيث هم " أشخاص " يدخلون كوحدات في هذا البناء ويدخلون في شبكة معقدة من العلاقات . فرادكليف براون يستخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعنى واسع لأنه يدخل فيه كل العلاقات الثنائية التي تقوم بين شخص وآخر مثل العلاقة بين الأب والابن أو العلاقة بين الشعب والدولة وغيرها [4] .

ويرى راد كليف براون كذلك أن البناء الاجتماعي ليس إلا مجموعة من " الأنساق الاجتماعية " والأنساق هي الأجهزة أو النظم التي تتفاعل فيما بينها داخل إطار البناء الكلي الشامل . والنسق عبارة عن عدد من النظم الاجتماعية التي تتشابك وتتضامن فيما بينهما في شكل رتيب منظم . كما أن النظام عبارة عن قاعدة أو عدة قواعد منظمة للسلوك يتفق عليها الأشخاص وتنظمها الجماعة داخل البناء[5] .

أولا- الظروف التي تؤثر على التدريس في الجامعات

تواجه الجامعات، كمراكز للتعليم المتقدم، تحديات عديدة فالأمم تتطلع إليها بحثا عن الأفكار الأكثر فاعلية في العديد من المواطن ومن ضمنها التربية، والصحة والزراعة...الخ، وتسعى المنظمات بصورة منتظمة للحصول على الخدمات الاستشارية من الجامعات وذلك بغية الحصول على الإرشادات المتعلقة بالمشاريع ذات الكلفة،

ويحاول العديد من الناس الدراسة بجد وبذل الكثير من الوقت والمال بهدف الحصول على التعليم الجامعي والتهيئة للحياة العملية.

تواجه الجامعات مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار عندما نقوم بتخطيط منهج دراسي وذلك لكي يكون مثل هذا المنهج على درجة عالية من الفعالية عند التدريس، وفي هذا الجانب فإن تقدير المتطلبات سيكون ذا جدوى، **لكن ما هي الظروف التي تؤثر على التدريس في الجامعات؟** سنقوم بتعريف البعض.[6]

1- متطلبات وخصائص الطالب:

إن العديد من الطلبة يأتون إلى الجامعات من مدارس قد تقع في مناطق ريفية لذا فهم يحتاجون بعض الوقت لكي يتفاعلوا بكفاءة في مثل ذلك المحيط الجديد، ويرجع ذلك إلى كون بيئة الجامعة بالمقارنة مع البيئة التي ينحدرون منها تمثل شيئا مجهولا وأكثر تقديرا لمسألة الوقت وأعقد من حيث التركيب وأكثر توجها من الناحية التقنية وربما يجد هؤلاء الطلبة صعوبة في استخدام المكتبات، والتخطيط للجدول اليومي أو العمل مع الآخرين ممن يعودون إلى مناطق مختلفة وقد ينتابهم شعور بالوحدة والقلق.

ويواجه الكثير من الطلبة مشكلات واضحة فيما يتعلق باللغة المستخدمة في التدريس كونها لا تمثل في الغالب لغتهم الخاصة وفي بعض الحالات يكون تدريبهم السابق في حقل التدريس غير كاف وكنتيجة لذلك ربما يصادفون بعض الصعوبة في متابعة المحاضرات وفهم المادة الدراسية، وتدوين الملا الملاحظات بالإضافة إلى ذلك ليس من السهل على مثل هؤلاء الطلبة توجيه الإجابة عن الأسئلة بصورة واضحة وكتابة التقارير والبحوث الفصلية.

هناك مشكلة أخرى تختص بالمواقف التي يبديها الطلبة إزاء التعليم والتعلم، على سبيل المثال يتقدم العديد إلى الجامعة على أساس المنافع المالية والمكانة الاجتماعية أكثر من القدرة الأكاديمية والمواهب الخاصة، بينما نادرا ما نلاحظ البعض يقوم بقراءة الكتب حالما تغلق المدارس أبوابها.

وباختصار حين لا يقوم الطلبة بربط عملية التعلم باهتماماتهم وقابلياتهم أو حين يرونها على أنها عملية متواصلة عندها يصبح التدريس عملية تنطوي على جانب من الصعوبة.

2- المحاضرون، المقررات الدراسية، التسهيلات:

إن الكثير من المحاضرين لم يأخذوا حصة من التدريب فيما يتعلق بطرق التدريس أو في مبادئ التعليم. وما يضاف إلي ذلك، أن نسبة ملحوظة منهم يمتلكون شهادة أولية، وكذلك يشعر المحاضرون بعدم الرضا حيال الظروف غير المشجعة على التدريس و التعليم و البحث فعلى سبيل المثال، المشكلات المتعلقة بإعداد الترتيبات المناسبة للعمل الميداني، والنقص في مواد المطالعة، والتسهيلات المتواضعة، كل ذلك يثبط من عزيمتهم في المضي بواجباتهم بصورة فعالة [7].

3- عملية التقييم:

إن ما نقوم به من عملية تقييم للطلبة لا يوازى ما يتوجب علينا القيام به، حيث يبدو لنا أن الامتحانات النهائية هي العامل الحاسم في عملية التقييم التي نقوم بها فلماذا يكون ذلك؟

في بعض الأحيان، يصبح الفوج كبيرا جدا ونكون مرهقين نتيجة الساعات المخصصة للمحاضرات والواجبات البحثية والإدارية، وكذلك نجد أنه من الصعب القيام بالترتيبات اللازمة لتقييم الطلبة موقعيا أو في مواقف عملية، علاوة على ذلك، في الجامعات التي تعطي فيها الامتحانات الإضافية (التكميلية)، بالإضافة إلى الامتحانات المنتظمة، فإن من العبء القيام بإعداد سلسلة من الامتحانات بصورة مناسبة، وتصحيح الأوراق الإمتحانية بعناية وإعطاء المعلومات الاسترجاعية للطلبة.

وهناك مشكلات أخرى تتعلق بتقييم الطلبة، ففي بعض الحالات يقوم أساتذة مختلفون بتدريس شعب مختلفة من نفس المقرر، لكنهم لا يستخدمون نفس أسلوب التقييم ويبدو كذلك أن العديد من الأساتذة ليسوا متمكنين بما فيه الكفاية مع الطرق و الأساليب المناسبة لوضع الأسئلة، واستعراض الأسئلة الامتحانية وتحليل النتائج، بالإضافة إلى ذلك يتم النظر إلى الامتحانات غالبا على أنها أساس لتحديد المستويات

وأن أهمية النتائج الامتحانية في تحسين عملية التعليم – التعلم، لا يتم وضعها موضع التقدير بصورة مناسبة [8].

ثانيا: تعديل الطرق التدريسية

يتم تدريس بعض الموضوعات عن طريق استخدام طرق تعليمية محددة فعلى سبيل المثال، ينطوي درس التاريخ على السرد والتفسير. ومن جانب آخر تتطلب المواد التقنية إلى الرسم التقني (الهندسي) والطباعة والشرح، والجانب العملي. إن إتقان الرموز لم يحظى بذلك التأكيد في العلوم السياسية مثلما هو عليه في الفيزياء والرياضيات أما التمارين الشفوية فإنها أكثر ملائمة لتدريس اللغة من دروس الجغرافيا.

1- تنظيم العرض ووضوحه:

إن تنظيم عملية العرض (التقديم) تساعد الطلبة على تفعيل المعرفة ذات الصلة ورؤية الكيفية التي تناسب فيها فكرة أخرى، وتوقع الفكرة اللاحقة، وكذلك فإن اللغة البسيطة والأشكال غير المعقدة، والخطوات الواضحة، تساعد في عملية الفهم أو استيعاب النقاط البارزة دون عناء، بالإضافة لذلك فإن المحافظة على نسبة صحيحة من العرض يكون على جانب من الأهمية لأن باستطاعة الطلبة التعامل مع كمية محدودة من المعلومات في زمن معين علاوة على ذلك فإن الإطناب أو تكرار فكرة ما بصيغ مختلفة، من شأنه التأكيد على أنه لم يتم تجاوز أية نقطة أو فهمها بصورة خاطئة.

2- النمذجة:

كمحاضرين جامعيين، قد نتمكن من التأثير على طلبتنا، حتى من خلال طرق لا تتم توضيحها بصورة صريحة في أهداف المنهج وخطوطه العريضة، فالتروي والعناد والجدة والترتيب كلها مزايا من الممكن ترسيخها لدى طلبتنا من خلال النمذجة بعبارة أخرى، فإن الطلبة غالبا ما يقومون بتبني مثل تلك السلوكيات التي تصلح أن تكون أمثلة، حتى حينما لا يدرسون عنها شيئا

3- التمارين و المعلومات الاسترجاعية:

هنالك القليل من الأفكار التي تختص باستخدام التطبيق والمعلومات الاسترجاعية (معرفة النتائج) في نشر التعليم، سنلقي نظرة البعض منها.

إذا ما قمت بتشجيع الطلبة على تطبيق معرفتهم ومهاراتهم في ظروف مختلفة، فإن ذلك سوف يسهل من عملية تطبيق الأفكار والمهارات على مواقف وحالات جديدة، ففي المواد التي تتضمن الكثير من المعلومات الشفوية، سيجد الطلبة أن الشرح الموسع يكون ذا تأثير أكبر بهدف الاستيعاب والحفاظ على المعلومات وخزنها من مجرد التكرار البسيط

ولدراسة النص، من الممكن أن تكون الأساليب التالية ذات فائدة: المسح، السؤال، القراءة، الربط، التكرار، والاستعراض أما الأساليب الفردية مثل : اقتفاء أثر أصل المصطلحات والتوضيح وإعطاء الأمثلة وتكوين الصور الذهنية وتجزئة التمارين إلى نسب يمكن معالجتها، وتصنيف المعلومات حسب التسلسل، والنوع، وتصوير المعلومات بهيئة الأشكال التوضيحية، وتحديد التضمينات و التخليص، فإنها من الممكن أن تكون مفيدة ومساعدة.

إن المعلومات الاسترجاعية التي تتضمن شكلا من أشكال المكافأة مثل: الإطراء أو الامتيازات تساعد على تعزيز الأداء والمثابرة.(9)

ثالثا– مشكلات عامة لطريقة المحاضر:

هناك مشكلات عامة لطريقة المحاضرة يمكن تصنيفها بصورة عامة إلى:

أ– مشكلات تتعلق بالمشاعر الشخصية للمحاضر:

من الأمور الشائعة أن كل المحاضرين تقريبا ينتابهم القلق والعصبية عندما يواجهون جمهورا للمرة الأولى، وقد تكون نتيجة ذلك تلجلج المحاضر وتزايد الشعور بعدم الثقة وسيطرة الخوف من عدم القدرة على الإجابة على الأسئلة التي قد توجه إليه وتفادي الحوار مع الطلبة.

وهناك عدة طرق لمعالجة الشعور بالعصبية من جانب المحاضر، إحداهما أن يعد نفسه جيدا قبل المحاضرة إضافة إلى تجنبه الغموض والألغاز ويخفف من الشعور بالسلطة وأن ينقل الحوار إلى الطلبة، طريقة ثالثة هي أن يغير في وضعه عندما يشعر بالعصبية فإذا كان جالسا وقف وتحرك أو تحرك نحو السبورة لكتابة شيء ما.

ب– مشكلات تتعلق بعملية الإتصال:

لا شك أن عملية الاتصال تمثل محورا رئيسيا للمحاضرة وعليها يتوقف نجاح المحاضر أو فشله، ولا شك أيضا في أن لكل محاضر طريقته وأسلوبه الخاص، ولكن على الرغم من ذلك هناك عدة شروط رئيسية تضمن نجاح عملية الاتصال منها التأني في الكلام والوقوف بين لحظة وأخرى لإعطاء الطلاب فرصة للتفكير فيما سمعوه، ومنها أيضا ألا يطيل النظر إلى مذكراته وألا يلجأ إلى الإملاء، ويمكن للمحاضر من أن يتأكد في بداية المحاضرة أن كل الطلبة يسمعونه بتوجيه سؤال مباشر لهم وأن يطالبهم برفع أيديهم عاليا إذا تعذر سماعهم له.

ج- مشكلات تتعلق بإعداد المحاضرة وتنظيمها:

من المنطقي في بداية أي عمل أن نحدد الأهداف التي نرمي إليها ونسعى لتحقيقها، وينطبق ذلك أيضا على المحاضرة فيجب أن يحدد المحاضر أهداف المحاضرة في ضوء محتوى المقرر وأهدافه وفي ضوء المعرفة السابقة لطلابه. (10)

رابعا-علاقة الجامعة بالمحيط الإجتماعي:

إن إدراك المجتمع لقيمة الثروة البشرية كان الدافع الأساسي إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب، إضافة إلى التفكير في الوسائل الفعالة التي توفر أفضل فرص التعليم والتدريب لأفراده وفقا لقدراتهم وقابليتهم، والتي تتيح لكل فرد من أفراد المجتمع حصته من التعليم والتدريب من خلال عمليات الإعداد المهني في صورها المتعددة بهدف تنمية هته الثروة البشرية.

وإذا كانت الجامعات في الدول المتطورة في علاقة تفاعل متبادل واستجابة دائمة لظروف محيطها وحل قضايا مجتمعها، فإنها في الدول النامية ما تزال دون ذلك.

لا يمكن الحديث عن أزمة الجامعات في الوطن العربي وكأن الانتشار المكثف للتعليم العالي لم يخلق إلا الاختلالات الخطيرة، لكن هذه الاختلالات يمكن إيجاد حلول لها عن طريق وضع طرق ونماذج جديدة لتنظيم الدراسة فيها ولهذا تتجلى الأزمة العامة المجتمعية للمؤسسة التربوية أكثر في الجامعة، ورغم تطور التعليم الجامعي وكذلك البحث العلمي عبر العالم، إلا أن لب التحدي الحقيقي للتعليم الجامعي المعاصر يتمثل في دوره المتجدد باستمرار في خدمة المجتمع بل وقيادة التغيير فيه.

إن فلسفة التغير التربوي والاجتماعي تستند إلى عنصري المحافظة والتجديد وهما طرفا معادلة صعبة قد يبدو أحيانا أنهما متناقضان ولكن الواقع أن التغير التربوي المتزن يقوم على أساس التوازن الدقيق بين طرفي المعادلة، ففي الوقت الذي يستند التغير فيه على الأساس المحافظ يخطو رويدا إلى الأمام في ثقة وانتظار واستقرار تميزه عن التغير الجذري أو الراديكالي الذي يقتص الجذور التقليدية ويبدأ من جديد وهو ما يسمى أحيانا بالتغير الثوري.

يعكس تحليل تراث تاريخ المجتمعات البشرية وتطورها طبيعة الاهتمام بالنظام التعليمي [11]، باعتباره من أهم النظم الاجتماعية التي تؤثر في طبيعة الحياة الاجتماعية ككل، كما ارتبط التعليم بنوعية التقدم الذي أحرزته المجتمعات وشعوبها، وما تركته من آثار وحضارات تبرهن على مدى اهتمام كثير من المجتمعات البشرية بطبيعة التعليم ومؤسساته المختلفة، والتعليم كنظام اجتماعي ارتبط بنوعية البناءات الاجتماعيةSocials Structures التي ظهرت في المجتمعات البشرية، فلقد تأثر التعليم بنوعية النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية...الخ، التي ولا تزال توجد في هذه المجتمعات، ومن ثم من الصعوبة أن تدرس هذا النظام التعليمي بعيدا عن التغيرات الاجتماعية التي تحدث في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

من هذا المنطلق، نجد أن معظم علماء العلوم الاجتماعية ركزوا على دراسة النظام التعليمي، محاولين التعرف بوضوح على طبيعة هذا النظام، وما يحدث بالفعل على كل من الفرد والمجتمع المحلي والقومي والعالمي، ويشارك علماء الاجتماع والنفس، والتربية والتاريخ، والسياسة وغيرهم من علماء العلوم الطبيعية الأخرى التي تسعى وتهتم بالتعليم، خاصة وأن هذا الأخير يعتبر الوسيلة التي يمكن عن طريقها الحصول على المعرفة الإنسانية Humain Knowledage، وهذا ما يكشف عموما طبيعة أهداف العلوم الاجتماعية والطبيعية معا السعي من أجل زيادة معرفة الإنسان بما يحيطه من أشياء وظواهر طبيعية واجتماعية في نفس الوقت.

ويوضح لنا التراث المعرفي للمجتمعات الإنسانية أن طبيعة نشأة الحضارات وازدهارها وتطورها، إنما حدثت نتيجة الاهتمام بالتعليم كعنصر أساسي للتحديث والتقدم

والتغيير، ويتميز المجتمع الحديث بأنه المجتمع الذي يعتمد على التخصص والعلم كأساس أو سمة من السمات، التي تجعله يختلف عن بقية المجتمعات البشرية والسابقة .(12)

لقد كشفت تحليلات سابقة حول العلاقة المتبادلة بين التعليم عموما وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كيف يمكن اعتبار التعليم وسيلة لإحداث التغير الاجتماعي الشامل والمستهدف في المجتمعات في الوقت الحاضر، فهناك كثير من القضايا الأخرى التي يهتم بدراستها علم الاجتماع والمتخصصين في مجال علم الاجتماع التربوي، عندما يحللون العلاقة المتبادلة بين النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية ونوعية المجتمعات التي توجد فيها.

ومن أهم قضايا الاستثمار التعليمي Educational Investment، تلك القضية التي تعكس بوضوح جوهر العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد اهتم كثير من علماء الاجتماع والتنمية والاقتصاد بدراسة الاستثمار التعليمي من جوانب متعددة، ويرجع التغيير لنظرية رأس المال البشري Humain Capital Theory، التي ترتبط بتصورات تيودور شولتزT.Schultz، في تحليلها لأهمية التعليم واعتباره المكون الأساسي لرأس المال البشري.

وعلى الرغم مما هو معروف أن نظام التعليم الياباني الأساسي العام يعد من أحسن النظم التعليمية في العالم فإن اليابانيين منشغلون دوماً في عمليات الإصلاح (مراجعة دورية إجبارية للمناهج كل خمس سنوات). كما أن الولايات المتحدة قد شعرت بتدهور تنافسيتها وعزته إلى قصور نسبي في نظامها التعليمي، فأجرت الإصلاحات اللازمة بعد تقرير "أمة في خطر". كما أن الأوروبيين يجرون تعديلات على نظامهم التعليمي (مثلاً برنامج أوريكا)، فإذا كان حال الأمم المتقدمة تجاه منظومتها التعليمية بهذا القدر من التخوف على نوعيتها ومدى ملاءمتها فإن البلدان العربية أحوج ما تكون إلى مثل هذه المراجعة المستندة بآن واحد إلى التحليل الاقتصادي وإلى قيم اكتساب المعرفة في التطور الإنساني.

خامسا مفهوم خدمة الجامعة للبناء الإجتماعي.

يعرف كل من شانون SHANON وشونفليد SHOEFELD الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها " نشاط ونظام تعليمي موجه إلى الغير طلاب الجامعة،

ويمكن عن طريقة نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة [13].

ونجد أن هذا التعريف يتطلب أن تضع الجامعة جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة، وفى خدمة المجتمع الإقليمي، ويتطلب أيضا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها .

كما يقصد أيضا بخدمة المجتمع للمجتمع بأن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار [14].

كما يرى حامد عمار 1996 أن خدمة الجامعة للمجتمع تعنى أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجرى في مجال التعليم فكر أو ممارسة، وعليها أيضا أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتدلى بتصورات وبدائل وأيضا تثير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع [15].

سادسا– النظريات الوظيفية:

نعني بالاتجاه الوظيفي Functional Paradigm، ذلك الاتجاه الذي يشمل النظريات الآتية: النظريات البنائية الوظيفية Structural Functionalist، نظرية رأس المال البشريHuman Capital، نظرية التطور Theory Evolutionaryوتحليل النظمSystems Analysis، وهذه النظريات– رغم وجود اختلافات كثيرة فيما بينها تكون اتجاها واحدا Paradigm – بالمعنى الذي استخدمه توماس كون T.Kuhn –، وقد هيمن هذا الاتجاه الوظيفي على علم اجتماع التربية هيمنة كاملة منذ مطلع الخمسينات حتى أزمة الستينيات ومازال هذا الاتجاه –رغم أزمته– يمثل العلم السائد في التربية، وتتفق مجموعة النظريات التي يشملها الاتجاه الوظيفي مع مجموعة من الافتراضات النظرية تحدد طبيعة المجتمع والتربية والعلم الاجتماعي [16]

وتتركز رؤية أصحاب هذا الاتجاه من خلال تصورهم للعلاقة المتبادلة بين القطاع التعليمي والتربوي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، وينقسم هذا الاتجاه إلى أربعة مداخل وهي:

أ- مدخل الأنساق والبناءات الاجتماعية: من أهم رواد هذا المدخل كل من جون ديوي J.Dewey، كارل مانهايمK.Manheim ، دور كايمDurkheim وتالكوت بارسونز T.Parsons .

ومن أبرز القضايا التي تم معالجتها بواسطة بارسونز تركيزه على قضية المدرسة كطبقة اجتماعية أو ما أسماه في أحد مؤلفاته طبقة المدرسة The School Class وناقش ثقافة هذه الطبقة محاولا التعرف على الثقافة المدرسية كما ناقش قضية التعليم العالي ودور الجامعة في المجتمع واعتبارها التنظيم الأم التي تغذي جميع المؤسسات بالفئات المهنية المختلفة.[17]

ب- مدخل الفعل الاجتماعي Social Action Approach : يرجع هذا المدخل إلى تصورات ماكس فيبر M.Weber وخاصة أنها تلازمه مع الكثير من رواد علم الاجتماع أمثال دور كايم وديوي ومانهايم وغيرهم وجاءت تصوراته حول التعليم في إطار مناقشته لعملية تطور وازدهار الرأسمالية الغربية ككل، هذا ما طرحه في نظرية الفعل الاجتماعي التي تندرج تحت إطار البنائية الوظيفية فلقد ركز حول جهود الاتجاه العقلاني في المجتمع الحديث الذي يعتمد على التعليم والاهتمام بالعلم والتخصص وظهور مؤسسات تعليمية وتربوية تتسم بالطابع البيروقراطي العقلاني كما حدد طبيعة الموظف المدني (البيروقراطي) الذي يحصل على أعلى الشهادات العلمية والتخصصات الدقيقة والخبرة وغيرها من الخصائص التي تؤهله للحصول على المراكز المهنية في المجتمع الحديث، علاوة على ذلك فقد اهتم فيبر بدراسة العلاقة بين التعليم والتدريبTrainning والعمل على المزيد من اقتناء التخصصات العلمية المطلوبة لعملية التقدم العقلاني الحديث.[18]

ج- مدخل نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory : تعد هذه النظرية من أشهر النظريات الوظيفية والتي ذاع صيتها طويلا خلال حقبة الخمسينات

والستينات وربما للآن، وذلك لأن محور التنمية كان هاجسا وطنيا لبلدان العالم الثالث عقب تحررها واستقلالها السياسي، فمن الملاحظ أن رجال الاقتصاد بدءوا يدركون في الخمسينات أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية أو ما يسمى "**الاستثمار في رأس المال البشري**" والبناء المنطقي لنظرية رجال الاقتصاد عن عملية التنمية يعترف بالدور الرئيسي للتعليم لكن الإنفاق العادي في العملية الإنتاجية وهي الأرض والعمل ورأس المال قد استبعد تقريبا أي بحث جدي في مشكلة التوسع في الموارد البشرية.[19]

رغم أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث تيودور شولتز T.Schultz الذي ركز في تحليلاته على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الأخرى، كما ناقشت مخرجات ومدخلات التعليم وإعداده للقوى العاملة واعتبار التعليم نوع من الاستثمار الاقتصادي، أو اعتبارها ككل جزء من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهر عملية التنمية الشاملة سواء في المجتمعات المتقدمة أو أيضا في الدول النامية.[20]

من ناحية أخرى اهتمت نظرية رأس المال البشري بالتركيز على عملية إعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج، وحاول أن يبرهن (شولتز) على تحليلاته من خلال دراسته لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية وكيف تم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات وتخريجها للكوادر العلمية والفنية المؤهلة لإدارة عملية الإنتاج.[21]

وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:

1- تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري.

2- العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الإنسان.

ورأى شولتز أن هؤلاء الباحثين قد بنوا اعتقادهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم وهو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها.[22]

سابعا :أهداف الجامعة لخدمة المجتمع يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية :

أهداف معرفية : وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا

أهداف اقتصادية : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده

بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

أهداف اجتماعية : والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية. [23]

وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي :

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن
- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها .
- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة .
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة .
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلى .
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع .
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة [24].

وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لابد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم .

خاتمـة:

إن الجامعة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى. وقد اعترف الكثير من المربين بعلاقة التعليم المدرسي والجامعي بالتغيير الاجتماعي

لأنهما يقويان المهارات ويذكيان روح الابتكار لدى الفرد. إن التعليم الجامعي في المجتمعات النامية له أثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسر فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم. وكما قيل على الجامعة أن تؤدي كل الوظائف التي يفرضها المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك توجها في الجامعات حاليا نحو التعليم لتلبية حاجة الفرد وحاجة المجتمع من مهن مختلفة وهذا يعني تعليما موجها لسد حاجات المجتمع. وقد حدث هذا بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى مراجعة التركيبة الداخلية للجامعات التي كانت قائمة على تدريس مواضيع تقليدية تزود الطالب بالمهارات الأساسية وأصبحت فيما بعد ما تسمى بالتعليم الجامعي المتخصص المهني وقد طغى هذا النوع من التعليم على تعليم المهارات الأساسية التي كانت حجر الأساس في كلية الآداب. وأدى ذلك إلى وجود الكثيرين من حملة الشهادات المهنية بدون امتلاك المهارات الأساسية

ليس باستطاعتنا حل جميع المشكلات التي تواجه جامعاتنا، مع ذلك، فان إحدى الخطوات المهمة والمفيدة هي تحديد المشكلات المختلفة التي نعيشها، ووضع طرق تعليمية تسهل من عملية التعليم. وفي هذا الخصوص، من المهم تشخيص بعض النقاط الرئيسة: اولآ، مادام هنالك أنواع مختلفة من التعليم، فإن طريقة التدريس تتأثر إلى درجة ما بنوع الموضوع الذي نقوم بتدريسه، ثانيا: بمقدورنا التدريس في مستويات مختلفة الحقائق البسيطة لتشجيع التقييم النقدي للأفكار وحل المشكلة، ثالثا: مايعنينا في التعليم أخيرا هو مايقوم به الطلبة في ضوء معالجة المعلومات وحل المشكلات. لذلك فان ما نقدمه كمحاضرين في المواقف التدريسية يكون هاما وذلك لتأثيره على نشاط الطالب، ورابعا وأخيرا: وجود شتى الأفكار لمساعدتنا في التخطيط لعملية التدريس .

قد تتفق معنا في أن الأهمية العملية لمبادئ التعليم وطرقه هي مركز اهتمامنا، وذلك هو السبب الذي حدا بنا إلى استعراض عدد من الطرق التي من شأنها رفع مستوى التعلم في مواقف تعليمية مختلفة كالمحاضرات مثلا، و الجلسات المخبرية و

الدراسة المستقلة ويتوجب أن نلاحظ أيضا، أن المحاضرين سوف يجدون من الصعوبة تحسين عمليات التعليم –التعلم لأنهم أنفسهم يواجهون عددا من المشكلات خارج نطاق سيطرتهم التي تعيق من مساهماتهم المهنية. لذلك تحتاج الجامعات والكليات أن تقوم بتشجيع ودعم المحاضرين بطرق عملية. وعلى الرغم من أن الفكر الجامعي يقدم مختلف المقترحات لتحسين عمليات التعليم –التعلم، فإن فعالية تلك تعتمد على المقترحات التي يقدمها المعنيون، معتمدين على احتياجاتهم الخاصة وظروفهم. كما يجب معرفة وحل جميع المشكلات في الوسط الجامعي من اجل المساهمة في بناء صرح اجتماعي قوى في الجزائر.

الهوامش:

1- ناصر الدين الأسد : تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي، عمان، روائع مجد لروى 1996 ص 11 –12

2- مليجان معيض الثبيتى : الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها " دراسة وصفية تحليلية " المجلة التربوية _ الكويت _جامعة الكويت _مجلس النشر العلمي ع 54 2000 ص 214 .

3- إسماعيل، زكي، محمد، 1982، الانثروبولوجيا والفكر الإنساني، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، ص228.

4- إسماعيل، زكي محمد، 1982، مرجع سابق، ص 235.

5- إسماعيل، زكي محمد، مرجع سابق، ص 240.

6- محمد أحمد مرسي، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، ط2، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 002، ص 147.

7- محمد محمود الحيلة، طرائق التدريس واستراتيجياته، ط 2، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2002، ص ص (144-208)

8- محمد خان، التقويم في الجامعة بين الهدف والإنجاز، الملتقى الوطني الأول حول البيداغوجيا، أيام 10/09 أفريل 2002، ص 114.

9- بربرا مارتيرو وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص(120-122).

10-محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص ص(118-119).

11-عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

12-سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر،الطبعة الأولى، مطبعة النيل، القاهرة، 2002، ص ص(547-551) .

13- -shannon .T,J & shoenfeld ,C.Auniversity Extension the center of Applied Research in Education , New yourk 1965 p3 .

14-عبد الفتاح إبراهيم تركى : مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، جدل البني والوظائف، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي " أفاق مستقبلية " القاهرة رابطة التربية الحديثة مجلد أول 1990ص135 .

15-حامد عمار : دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة 1996 .

16- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع-النشأة والتطور-**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 325.

17-عبد الله محمد عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 327.

18-شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، **أسس التربية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص ص (314-315).

19- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع التربية الحديث**، نفس المرجع السابق، ص ص (193-196).

20-عبد الله محمد عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 328.

21- راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 68.

22- -shannon .T,J & shoenfeld ,C.Auniversity Extension the center of Applied Research in Education , New yourk 1965 p3 .

23-عبد الفتاح إبراهيم تركى : مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، جدل البني والوظائف، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي " أفاق مستقبلية " القاهرة رابطة التربية الحديثة مجلد أول 1990ص135 .

24-حامد عمار : دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة 1996 .